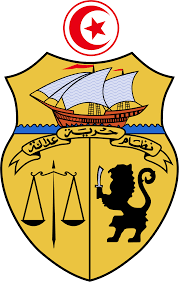
****

**كلمة معالي السيدة نجلاء بودن رمضان،**

**رئيسة حكومة الجمهورية التونسية**

**في الاستعراض الدوري الشامل الرابع**

**للتقرير الوطني**

**في مجال حقوق الإنسان**

**(جنيف، 8 نوفمبر 2022)**

**بسم الله الرحمان الرحيم**

**السيد Federico Villegas، رئيس مجلس حقوق الإنسان،**

**السادة أعضاء المجلس الموقرين،**

يشرفني اليوم، أن أتوجه إليكم بالخطاب، في إطار الاستعراض الدوري الشامل الرابع لتونس في مجال حقوق الإنسان، بصفتي رئيسة للحكومة التونسية والمشرفة أيضا على اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان والتي يحضر أعضاؤها اليوم لمناقشة تقريرنا الوطني في مجال حقوق الإنسان أمام هذا المجلس الموقر.

وهي مناسبة نجدد فيها تأكيدنا على التزام بلادنا بالتعاون البناء مع جميع آليات هذا المجلس وفي مقدمتها آلية الاستعراض الدوري الشامل، إيمانا منا بما تكتسيه هذه الآلية من أهمية حيوية في البناء المؤسساتي ليس لمجلس حقوق الإنسان فحسب وإنما لمنظومة حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية، واعتبارا أيضا لما توفره من منبر للتحاور البناء والتفاعل الإيجابي بين الدول الأعضاء وتبادل للممارسات الفضلى.

وإنّ نجاعة هذه الآلية وشرط استمراريتها ونجاحها يعتمد بشكل كبير على مدى التزام الدول بتنفيذ التوصيات الصادرة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل.

لذلك فمن المهم أن تشكّل آلية الاستعراض محرّكا أساسيا للتعاون الفني في مجال النهوض بحقوق الإنسان وبناء قدرات الدول وتمكينها من الوسائل والإمكانيات اللازمة لرصد تنفيذ ومتابعة التوصيات على المستوى الوطني باتباع المنهج القائم على حقوق الإنسان ووفقا لاحتياجاتها وأولوياتها الوطنية.

**السيدة الرئيس،**

لقد قدمت تونس آخر تقرير لها في ماي 2017، وتلقت حين ذاك 248 توصية قبلت منها 189 وأحاطت علما بـ 59.

ومنذ ذلك الحين شهدت بلادنا عديد المحطات الفارقة على درب مسارها الديمقراطي من ذلك الانتخابات البلدية سنة 2018 والانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2019.

وقد عرف هذا المسار الديمقراطي تعثرا نتيجة تفاقم التجاذبات السياسية التي أضعفت مؤسسات الدولة لا سيّما في ظل الأزمة الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على تمتع المواطن التونسي بحقوقه وأوّلها حقه في الصحة والحياة في حين تحوّل البرلمان إلى ساحة للعنف بجميع أشكاله المادي والنفسي ولم يُضف للمواطن التونسي سوى الاحساس بانسداد الافق واليأس، الأمر الذي دفع بسيادة رئيس الجمهورية في 25 جويلية 2021، إلى الالتجاء إلى الدستور وتفعيل الفصل 80 وتجميد البرلمان ثم حله ووضع رزنامة سياسية لتنظيم استفتاء مباشر على دستور جديد للبلاد تم في 25 جويلية 2022، في انتظار الانتخابات التشريعية المقبلة في 17 ديسمبر 2022.

في ظل هذا السياق الذي ميّز السنوات الخمسة الماضية، حرصت اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد ومتابعة التقارير في مجال حقوق الإنسان، على متابعة تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير بصفة جدية في إطار تشاركي مع جميع أصحاب المصلحة وفي مقدمتهم مختلف مكونات المجتمع المدني الذي كان قوة نقد واقتراح ومبادرة إضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية الشريكة.

**السيد الرئيس،**

يتضمن التقرير الوطني، مجمل التدابير والتشريعات التي اتخذتها الجمهوريّة التونسية على درب تدعيم منظومة حقوق الإنسان على المستوى المؤسساتي والتشريعي وأيضا على مستوى الممارسة والعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان في جميع أبعادها حتى يستشعرها المواطن في حياته اليومية وتصبح ثقافة ونمط حياة لا مجرد شعارات توظف لخدمة أغراض شخصية ومصلحية لا علاقة لها بالإنسان ولا بحقوقه.

واسمحوا لي أن أذكر بصفة موجزة بأهم هذه الخطوات.

**فعلى المستوى المؤسساتي** : تم إصدار مختلف القوانين المتعلقة بالهيئات ذات الصلة بحقوق الإنسان عل غرار القانون الأساسي الصادر في 29 أكتوبر 2018 الخاص بهيئة حقوق الإنسان الذي تم اعتماده وفقا لمعايير باريس والقانون الأساسي المؤرخ في 9 جويلية 2019، المتعلق بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة مما يعكس الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وفي ديسمبر 2019 تم إحداث لجنة لمواءمة النصوص القانونية ذات العلاقة بحقوق الانسان مع المعايير الدولية وقد بدأت اللجنة أشغالها لحصر جميع القوانين التي تتطلب مراجعة ومواءمتها مع الدستور التونسي الضامن للحقوق والحريات وكذلك مع التزاماتنا بمقتضى المعاهدات الدولية التي انخرطنا فيها بكل جدية وكانت تونس سباقة في ذلك وصاحبة مبادرة.

وتعمل اللجنة حاليا على دراسة جميع التنقيحات على مختلف النصوص بما في ذلك الجزائية التي لا تستجيب لأحكام الدستور أو للاتفاقيات الدولية.

وإيمانا بأن الحق في التعليم الجيد والشامل حق أساسي لجميع التونسيين دون إقصاء أو تمييز بما يفتح الآفاق نحو فرص العمل اللائق، أحدث دستور 25 جويلية 2022 المجلس الأعلى للتربية والتعليم ليكون لبنة جديدة في البناء المؤسساتي لحقوق الإنسان.

**على المستوى التشريعي :** ودوليا دعمت تونس التزاماتها الدولية بالانضمام في أكتوبر 2019 إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاعتداء الجنسي والاستغلال (إتفاقية لانزاروتي)، لتكون تونس أول دولة من خارج دول مجلس أوروبا تنضم الى هذه الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في غرة فيفري 2020.

وفي أكتوبر 2019 أودعت تونس طلب انضمامها لاتفاقية إسطنبول للوقاية من العنف المنزلي. ولقد كانت مصادقتنا حول هذه الاتفاقية موضوع سؤال مسبق، وأغتنم هذه المناسبة لأجيب بأن الجهات التونسية المختصة درست بجدية الاتفاقية ورفعت توصياتها في الغرض ومن المؤكد أن الموضوع متروك للبرلمان القادم للحسم فيه.

ولكن أود ان أشير في ذات السياق إلى أن تونس قد صادقت سنة 2018 على الانضمام إلى بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا والمعروف بمابوتو .

ويأتي ذلك في إطار تعزيز جهود بلادنا لدعم المساواة بين الجنسين وتعزيز تكافئ الفرص والتزامها بتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ومقاومة كل الأشكال التمييزية ضدها والعنف المسلط عليها.

وقد ترجمت بلادنا عن هذه الإرادة بإصدار القانون الشامل عدد 58 المؤرخ في جويلية 2017، لمكافحة العنف ضد المرأة الذي كان ثمرة مجهودات مشتركة بين الدولة والمجتمع المدني. فلا يمكن الحديث عن نهوض اقتصادي واجتماعي مع وجود نساء معنفات.

وللتذكير فقد صدر هذا القانون بعد أشهر ثلاثة من استعراض تونس الشامل في ماي 2017 وكانت مقاومة العنف ضد المرأة موضوع توصيات العديد من الدول.

في ذات السياق ومنعا للاستغلال الاقتصادي للمرأة صدر في 30 جويلية 2021 القانون عدد 37 لسنة 2021 المتعلق بتنظيم العمل المنزلي الذي انبنى على أساس مقاربة حقوقية لحفظ كرامة عملة المنازل وصونهم من كل أشكال الهشاشة بتنظيم العلاقة الشغلية بين المؤجر والأجير ومنع كل أشكال الاستغلال الاقتصادي وتأمين حق عملة المنازل في التغطية الاجتماعية وفي ظروف العمل اللائق.

وتجدر الإشارة أيضا إلى ان هذا القانون يشكل صورة أخرى من التزام تونس لمتابعة تنفيذ التوصيات التي قبلتها في 2017.

وتواصل الحكومة التونسية جهودها لتكريس مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة للدولة التونسية وإدماج هذه المقاربة في السياسات والتخطيط والتقييم والميزانيات على مستوى البرامج وطنيا وجهويا ومحليا.

وقد جاء الدستور الجديد ليكرس هذا التوجه ويؤكد على المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات ولينص في فصله الحادي والخمسين (51) على التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها. وضمان تكافئ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمّل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات والسعي إلى تحقيق التناصف.

وسأترك المجال لاحقا للوفد التونسي لتوفير مزيد من المعطيات حول مجمل هذه المسائل.

**السيد الرئيس**

إن النصوص التشريعية التي اعتمدتها تونس على درب تكريس منظومتها الحقوقية عديدة ومتعددة وأود في هذا الإطار أيضا أن أشير إلى القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2018 المتعلق بمناهضة التمييز العنصري وهو قانون يعرّف التمييز العنصري على معنى المعاهدات الدولية المصادق عليها. وباعتمادها لهذا القانون تكون تونس أول دولة في منطقتها العربية والإسلامية التي تعتمد مثل هذا القانون في إطار انخراطها في الجهود الدولية لمقاومة هذه الآفة العالمية التي تمس جميع لدول بدون استثناء.

ويحيلني هذا الموضوع للحديث في ذات السياق عن الجهود التي تبذلها تونس لحماية جميع المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين على أراضيها بالرغم من التدفقات الرهيبة التي نشهدها وبالرغم من وجود الآلاف منهم بصفة غير نظامية.

ورغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا فإنها لم تبخل على هذه الفئات بأية حماية أو إعانة باعتبارها فئات هشة لا سيما في زمن الكوفيد حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات لفائدتها بما في ذلك النفاذ إلى التلقيح والخدمات الصحية كأية مواطنة ومواطن تونسي وكذلك تقديم الإعانة الاجتماعية لتحسين أوضاعهم الاجتماعية. كما تتابع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر كل الوضعيات الهشة وتتعهد بها.

ولقد أكدت المنظمات الدولية ولا سيما المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على أن تونس تحترم التزاماتها في مجال حماية حقوق طالبي اللجوء واللاجئين.

واسمحوا لي في هذا السياق أن أؤكد أن مسألة الهجرة غير النظامية المختلطة هي قضية عالمية وتستوجب حلولا عالمية في إطار المسؤولية الدولية المشتركة خاصة وأنها أصبحت مرتبطة بالجريمة المنظمة ولا سيما الإرهاب والاتجار بالبشر ولا بد من التعاطي مع هذه القضايا في إطار مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد.

**السيد الرئيس**

حرية التعبير في تونس والحق في التظاهر هما حجر زاوية في منظومتنا الحقوقية ولا مجال للرجوع فيهما أو التراجع عنهما ولا أدل عن ذلك من تعدد المنابر الإعلامية المفتوحة لمعارضي مسار 25 جويلية 2021 وحرية التعبير على الانترنت في إطار احترام الغير وعدم المس من كرامته أو بث الشائعات وتوظيف حرية التعبير للقذف والثلب والتشهير والتحريض على خطاب الكراهية وترويج المعلومات المغلوطة التي تتعارض مع جوهر الديمقراطية. كما أن الحق في التظاهر والتجمع السلمي مكفول للجميع حيث لم تمنع أية مظاهرة في أي مجال كانت.

وإن التجاوزات المسجلة ما هي إلا تجاوزات فردية فتحت في شأنها التحقيقات الضرورية.

وكذلك الشأن فيما يتعلق بادعاءات التعذيب.

فالتعذيب ليس سياسة دولة وإنما يظل حالات معزولة. وقد فتحت تونس أبوابها للجنة الفرعية للوقاية من التعذيب التي زارت بلادنا في شهر مارس وكانت لها حرية النفاذ إلى جميع الأماكن التي طلبت زيارتها دون قيد أو شرط.

كما زار تونس أيضا الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وكانت له لقاءات مع جميع الهياكل الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وأقر في تقريره بالجهود التي تبذلها تونس رغم السياق الثقافي والاجتماعي. وستكون للوفد التونسي لاحقا إجابات حول كل ما يتعلق بهذه المسائل ذات الصلة بالفصل 230 من قانون المجلة الجزائية.

**السيد الرئيس**

إنّ الديمقراطية الضامنة لحقوق الانسان والحريات في تونس خيار لا رجعة فيه، ولكن لا نريدها ديمقراطية هشة أو صورية تخفي مشاكل هيكلية عميقة، وإنما ديمقراطية تتوفر فيها شروط الاستدامة وفي مقدمة هذه الشروط قضاء عادل لا سلطة عليه في أحكامه لغير القانون وهو ما أكد عليه دستور 25 جويلية 2022 في فصله 117 كما عهد الدستور إلى الهيئات القضائية في فصله 55 بحماية الحقوق والحريات من أي انتهاك.

ولذلك شكل اصلاح النظام القضائي أولوية قصوى حتى يتحرر من العقبات والضغوطات ويصبح قضاءا يستجيب للمعايير الدولية التي نهدف جميعا إلى تحقيقها.

كما سيشكل إرساء المحكمة الدستورية الذي شهد خلال السنوات الأخيرة تعطيلا، محطة نحو ترسيخ الحقوق والحريات وضمانها.

**السيد الرئيس**

إن حقوق الإنسان كونية وشاملة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة ولا يمكن بأي شكل من الأشكال ضمان التمتع بالحقوق المدنية والسياسية دون ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية.

وإن اعتماد هذه المقاربة الشاملة لحقوق الانسان هي الكفيلة بمعالجة الأسباب العميقة للإرهاب والتطرف العنيف وبإيجاد الحلول الدائمة للعديد من الأزمات بما في ذلك التغيرات المناخية والتفاوت الاقتصادي واللامساواة وتداعيات كوفيد-19 والأزمة الروسية الأوكرانية وآثارها على الأمن الغذائي والطاقي وما أدت إليه كل هذه الظروف من ارتفاع في الأسعار وفي نسب التضخم.

وفي خضم كل هذه التحديات أولت الحكومة التونسية أهمية للإصلاحات الاقتصادية حيث يتم حاليا الانتهاء من اعداد المخطط الثلاثي 2023-2025 الذي يعتمد من بين مرجعياته على تعهد بلادنا للمضي قدما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 وهنا يسعدني التذكير بتقديم ومناقشة تونس للتقرير الطوعي حول اهداف التنمية المستدامة ومدى تنفيذها.

ويقوم هذا المخطط على تقييم موضوعي لما تم إنجازه خلال السنوات الماضية والوقوف على الصعوبات والتحديات. وتم في هذا الصدد وضع برنامج للإصلاحات الكبرى التي ترمي بلادي لتنفيذها للدفع بعجلة الاستثمار والتنمية وتحقيق آثارها الاجتماعية ودعم الاستقرار والسلم والعدالة الاجتماعية.

**السيد الرئيس**

إن التقدم المحرز في مجال تطوير حقوق الإنسان في تونس في جميع أبعادها، لا يحجب عنا التحديات والصعوبات القائمة في ظل تراكم العديد من المشاكل الهيكلية على مدى السنوات الماضية ولم تقع معالجتها بصفة جذرية مما يستوجب عملا متواصلا.

فتكريس حقوق الإنسان في النص والممارسة هو عمل يومي ومسار إصلاحي عميق قائم على الحوار المجتمعي حول العديد من القضايا الهامة ومقاومة للفساد واللاعدل واللامساواة ولسياسة الإفلات من المحاسبة والعقاب التي أنهكت الدولة وأضعفت هيبتها ومؤسساتها.

وإن الخيار الديمقراطي في تونس نابع من إرادة الشعب التونسي وهو عازم على إنجاح تجربته الديمقراطية واستكمال مساره السياسي في كنف دولة تحفظ أمنه وكرامته، العلوية فيها للقانون والسيادة للشعب.

والجميع هنا مدرك وتحت مظلة هذا المجلس أن تونس قد برهنت في جميع المناسبات على تمسكها بحقوق الإنسان والحريات ومزيد دعمها وتطويرها وساهمت في إثراء منظومة حقوق الإنسان بمبادرات وقرارات دولية جعلت منها دولة رائدة إقليميا ودوليا في هذا المجال يشهد لها بالمصداقية والانحياز الدائم والثابت للمبادئ الكونية المشتركة.

ننتظر توصياتكم ونشكر جميع الدول التي تقدمت بأسئلة مسبقة سنوافيكم تباعا خلال النقاش بالإجابة عنها.

**وشكـــرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.**